الغرفة التجارية بالشرقية
الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية

الأثار المترتبة على ارتفاع أسعار المحروقات

وسبل مواجهة الارتفاعات السعرية

أكتوبر٢٠٢٤ م

إعداد : الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية

أكتوبر

٢٠٢٤ م

مقدمة:

تواجه العديد من دول العالم، مشكلة رئيسية وهي "الاتجاه المستمر في ارتفاع السلع الأساسية"، وعلى رأسها السلع الغذائية، خصوصا مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وعلى وجه الأخص الدول النامية ذات مستويات الدين المرتفعة مثل "مصر"، مما جعل الجميع يبحث في كيفية الخروج من الأزمات التي أسفر عنها هذا الغلاء المتزايد، خصوصا أنه يطول أسعار السلع الأساسية والنقل والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج والحاصلات الزراعية والوقود (ارتفاع متزايد في أسعار المحروقات).

يؤدي الإقتراض المستمر إلى أثار سلبية، تنعكس في صورة انخفاض القدرات والاحتياجات المالية، واستنزاف أي دخل إضافي للدولة، وبالتالي انخفاض عملتها وارتفاع مستمر في الأسعار.

مازالت مصر تعاني من الآثار المترتبة على الفترة التي عايشها العالم تحت وطأة انتشار فيروس كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية التي مازالت مستمرة حتى تاريخه، في ظل معدلات (دين مرتفعة جداً)، تقَّوض التنمية، بما يوجب اتخاذ إصلاحات هيكلية قوية، مع الإحتياج المؤكد لحماية الطبقة الفقيرة، وحماية الطبقة المتوسطة من الانزلاق إلى الفقر، وما يحمله من ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة.

قرار السيد المهندس / وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١٧٦٠لسنة٢٠٢٤م باعتماد قرار لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية، حيث تقرر تعديل أسعار المنتجات البترولية بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٨م

- البنزين ٩٥ بسعر ١٧ جنيه للتر بدلاً من ١٥جنيه.
- البنزين ٩٢ بسعر ١٥.٢٥ جنيه للتر بدلاً من ١٣.٧٥جنيه.
- البنزين ٨٠ بسعر ١٣.٧٥ جنيه للتـــــر بدلاً من ١٢.٢٥ جنيه.
- السـولار / الكيروسين بسعر ١٣.٥٠ جنيه للتر بدلاً من ١١.٥جنيه.
- المازوت المورد لباقي الصناعات سعر طن المازوت ٩٥٠٠ جنيه / طن بدلاً من ٨٥٠٠جنيه / طن.
- غاز تموين السيارات ٧ جنيه /م٣بدلاً من ٦.٥جنيه / م٣.
- تثبيت المازوت المورد للكهرباء والصناعات الغذائية.

يأتي قرار رفع أسعار الوقود للمرة الثالثة لعام ٢٠٢٤م، مع تأكيد السيد / رئيس مجلس الوزراء بأن أسعار المنتجات البترولية ستستمر في الارتفاع بشكل تدريجي حتى نهاية عام ٢٠٢٥م، ولكن لن ترتفع قبل ستة أشهر من الأن.

في الوقت الذي ساد اعتقاد أن التضخم بدأ في الانحسار، مع توقعات بتراجع مستوى التضخم وخفض سعر الفائدة، ولكن جاء قرار البنك المركزي بتثبيت سعر الفائدة دون تغيير، وما أعقبه من قرار رفع أسعار المواد البترولية، ليقضي على أي احتمال لتراجع الأسعار، والجدير بالذكر أن التضخم قد وصل إلى مستويات مرتفعة في منتصف عام ٢٠٢٤م، خصوصاً مع زيادة سعر الخبز المدعم بنسبة ٣٠٠% من ٥قروش إلى ٢٠قرش بداية من يونيه٢٠٢٤م.

ملاحظات على السوق بعد قرار زيادة المحروقات:

إن ارتفاع أسعار المحروقات ما بين ١٢%:١٧%، والسولار على وجه الخصوص المستخدم في التصنيع والنقل والتوزيع، ما سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع، حيث أن الزيادة في التكاليف ستنتقل حتمًا إلى المستهلك النهائي، كنتيجة مباشرة لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن خلال متابعتنا للأسواق **لاحظنا ما يلي:**

قطاع المواصلات العامة والنقل:

- لاحظنا زيادة في أسعار المواصلات العامة والخاصة الأجرة والسيرفيس الداخلي وبين المحافظات، حيث صدرت قرارات من السادة المحافظين على مستوى الجمهورية برفع أسعار المواصلات بحدود ١٥%.
- تأثرت أسعار سيارات النقل والنصف نقل بزيادة تتراوح ما بين ١٥% إلى ٢٠%، علاوة على سيارات الأجرة.

القطاع الصناعي:

- انعكس قرار زيادة سعر السولار على العديد من المنتجات الصناعية، ومن المتوقع أن انعكاس تأثير هذا الإرتفاع على المدى المتوسط والطويل، وذلك في مراحل الإنتاج القادمة خلال مدة شهر أو أكثر، مما قد سوف يحدث موجة جديدة من الارتفاعات السعرية المتوقعة للمنتجات الصناعية بزيادة تتراوح من ٣% إلى ٥% تأثراً بارتفاع سعر السولار والمازوت.

قطاع الصناعات الغذائية:

- من المتوقع زيادة في أسعار الصناعات الغذائية في الفترة القادمة نتيجة لزيادة أسعار النقل حيث تعتمد هذه الصناعات على عمليات النقل بين المحافظات، وبالتالي أي زيادة تطرأ على أسعار النقل، تؤثر بصورة مباشرة على سعر المنتج النهائي.

قطاع الخضر والفاكهة:

- تأثرت أسعار الخضر والفاكهة بشكل مباشر وفوري على الرغم من أن زيادة سعر السولار بنسبة ١٧.٤% يجب ألا يرفع أسعار الخضر والفاكهة سوى بنسبة تتراوح بين ٣% و٥%، من خلال تقسيم سعر لتر السولار على إجمالي تكلفة السلع المحملة على عربة النقل، وبالتالي يجب ألا يتجاوز نصيب الكيلو الواحد من الزيادة سوى حوالي ٥٠ قرش من تكاليف نقل الخضر والفاكهة "سلعة الطماطم كمثال"، إلا أن الزيادات السعرية المشاهدة فاقت ذلك بمراحل، خصوصاً في ظل توقعات انخفاضها، في الفترة الحالية نتيجة انتهاء العروة الصيفية، ومع بدء ظهور العروة الشتوية وكثرة المعروض الذي يعادل كمية الطلب على السلعة، وكان من المتوقع زيادة سعر الطماطم بحدود٥%، نتيجة ارتفاع أسعار النقل ولكن تعدت الزيادة ٥أضعاف المتوقع (من مستويات ٢٠جنيه إلى٢٥جنيه للكيلو)، مما يوجب على الدولة التدخل بقوة في مثل هذه الأحوال لضبط الأسواق، مع ضرورة تحجيم عمليات التصدير لسلعة الطماطم في فترات الشح والانتقال بين العروات خصوصاً العروة الحالية وهي عروة نهاية الصيف سواء كانت في صورة طازجة أو مصنعة، وهذا ما توصلت إليه (دراسة أعدتها إدارة الشئون الاقتصادية بالغرفة التجارية بالشرقية) بعنوان (دراسة سبل مواجهة التضخم السعري في سلعة الطماطم في سبتمبر٢٠٢٤م) .
- لابد من تشديد الرقابة على التجار والمصدرين في هذه المرحلة، خصوصاً بأن البعض سوف يستغل الوضع بتحريك أسعار السلع بنسبة تتجاوز الزيادة في سعر المحروقات.

توصيات لمواجهة الارتفاعات السعرية

١- "مقترح إنشاء جهاز مواجهة الارتفاعات السعرية":

عبارة عن جهاز متخصص لمواجهة الارتفاعات السعرية، يساعد في توجيه دفة الاستيراد الفوري للسلع، بحيث يتم الاستيراد مباشرة من خلال الحكومة إما حصراً أو من خلال منح إعفاءات جمركية كاملة أو جزئية، ومؤقتة للقطاع الخاص، لإخماد جذوة النار المشتعلة بأسعار سلعة ما، وتقوم فلسفة هذا الجهاز على رصد الاتفاقات الاحتكارية بقدرته على التحكم في جانب العرض الذي يجيد المحتكرون فن التلاعب من خلاله، حيث يقوم الجهاز بمجرد شح المعروض (نتيجة تواطؤ ما) بالتوصية بفتح باب الاستيراد من المثيل المستورد، مما يقوض المحتكرين ويحول دون تكرار محاولتهم، ويوفر السلعة للمستهلك بسعر طبيعي.

٢- إنشاء قناة تليفزيونية تحت مسمى "قناة توجيه المستهلك":

يعد المستهلك هو أخر حلقات المنظومة التجارية وهو أهم حلقاتها لأنه المتحكم في الدفة ، فالقدرة على توجيهه تساعد في إصلاح مختلف المراحل الأخرى، إن هذه القناة يجب أن تكون مميزة ، تستطيع بداية اكتساب ثقة المستهلك من خلال الحرص التام على مصلحته وعرض الحقائق دون مواربة ، وأن تولى اهتمامها الأول في الحرص على ميزانية الأسرة بتحقيق أقصى إشباع ممكن في ظل الدخل المحدود، ولديها القدرة على مخاطبة عقول وقلوب الجماهير " علم النفس الاجتماعي"، حيث يمكن الاستعانة ببعض المشهورين من كتاب أو فنانين أو لاعبي كرة قدم ... الخ " وبالتالي يستطيعون قيادة الجمهور نحو استهلاك سلعة ما أو الامتناع عن سلعة أخرى .

٣- ضرورة الإسراع نحو إنشاء البورصات السلعية المتخصصة:

لابد من إنشاء بورصات سلعية متخصصة على أحدث النظم " لأننا نعتقد أن إتباع أليات السوق أعظم من قدرة أي جهة على التأثير، كما هو متبع باقتصادات الدول المتقدمة وبعض الدول النامية أيضا.

٤- أهمية توسيع الدور الذي يلعبه جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

يعمل الجهاز ويقاس عطاؤه بحجم المشروعات التي تقام شهرا بعد أخر (قياس الإنجاز بحجم تحقيقه للهدف المنوط به فيما يسمى بـ " الإدارة بالأهداف")، فالسر الحقيقي في تقدم الصين، هو الدعم الحكومي الهائل واللانهائي، الذي تقدمه للمشروعات جميعها، خصوصا الصغيرة منها، فالبنية الأساسية على أحدث الأنظمة العالمية تتحمل الحكومة الصينية تكلفتها كاملة، وإعفاءات جمركية هائلة، وتميز كامل للمناطق الخاصة، علاوة على عمالة رخيصة والتدريب المستمر.

٥- تشديد العقوبات على العمليات الاحتكارية:

تشديد العقوبات الجنائية على من يثبت احتكاره سواء كان فرد أو جماعة (صغيرة أو كبيرة) وعلى كافة المتواطئين، بعد ثبوت الاتفاق الاحتكاري سواء كان صريحا أو ضمنيا من المنتجين او التجار.

٦- تشجيع "نظام من الأرض إلى المائدة مباشرة بدون وسيط":

هذا النظام يكفل لتاجر التجزئة والجملة التعاقد المباشر مع المزرعة بدون وسيط، وحيث يتم عرض السلع بهامش ربح بسيط، وإلغاء المراحل المتعددة التي تمر بها السلعة، وهذا يعد سبباً رئيسياً لارتفاع (تجربة شركة ماكرو الألمانية) كمثال يمكن الاقتداء به

٧- تشجيع إقامة المجمعات التجارية المتكاملة:

التوسع في المجمعات التجارية، أحد الحلول المتاحة للقضاء على الاستغلال، حيث يجتمع تاجر الجملة بجوار تاجر التجزئة في مكان واحد، وتتوافر متاجر البيع الكبرى التي تبيع بأسعار أقل، في ظل منافسة حقيقية ورقابة.

٨- تشجيع صناعات حفظ وتجفيف الخضراوات والفاكهة:

هذه الصناعات تساهم بفعالية في خفض أثر ارتفاع الأسعار في أوقات الأزمات وقلة المعروض، وخفض مستويات هدر الحاصلات الزراعية خاصة التي لا تتحمل طول مدة الشحن والنقل، علاوة على ما حققته من قيمة مضافة مرتفعة حال تصديرها.

٩- الدعوة نحو ترشيد الاستهلاك:

من المهم بمكان الدعوة إلى الترشيد بكل أنواعه من خلال الإعلام والمدارس واعلانات الشوارع، حيث يتصرف الأغلبية بإسراف مثل (إهدار المياه، - التعامل الرديء مع رغيف الخبز المدعم - الجشع مثل ذبح "البتلو الصغير"...الخ)، بينما لا يحدث مثل هذا بمكان أخر بالعالم، فانتظار عام واحد من التغذية الجيدة، ربما يؤدي إلى مضاعفة وزن الصغير ٥ أضعاف بتكلفة أقل كثيرا، لكل كيلو إضافي.

١٠- بخصوص البروتين الحيواني:

أ- أهمية التغلب على عشوائية التربية في الماشية والدواجن وبشكل أقل في الأسماك، لافتقارها للصناعات المتقدمة المعتمدة على التكنولوجيا، حيث يلاحظ أن ٨٠% من أساليب التربية بدائية، ولا يتوافر سوى عدد قليل من المزارع النظامية، وتُربى الماشية مختلطة بالبشر في أماكن بلا أبواب أو أسوار، لذلك يجب إلزام المربي الصغير بتوفير الشروط اللازمة لمكان التربية وإتباع الأسس العلمية، ويجب على الدولة تشجيع التجمعات الإنتاجية وإعطاء المزايا والدعم اللازم في إنشاء المزارع الجماعية، ووضع خطة زمنية للتنفيذ.

ب- فتح باب الاستيراد مع تخفيض الجمارك لأدنى حد ممكن وإعطاء التسهيلات الكاملة، فيما يتعلق باستيراد المواشي الحية، واللحوم المبردة.

ج- التنمية العلمية لـ (صناعة الأسماك والدواجن)، حيث تتوافر بهما عدد من المزايا النسبية، مقارنة بالماشية، التي لا تتوافر بها تلك المقومات في مصر، لأنها تعتمد على المرعى والعشب الأخضر وما يحتاجه ذلك من مياه غزيرة ، مع توقع مستقبلاً أن تصبح نقطة الماء أغلى وأعز من نقطة البترول ، كما أن صناعة الدواجن بها بنية أساسية جيدة وخبرة لا تعوض، وتقوم على التعليف بالذرة، وبخصوص الاستزراع السمكي فقد ثبت نجاحه الباهر وانخفاض معدلات إصابة الأسماك بشكل كبير مقارنة بغيرها، مع إقبال مطرد في استهلاك الأسماك لدى جموع الشعب المصري، مع

العلم أن إنتاج كيلو واحد من اللحم الأبيض (دواجن – أسماك) يستهلك أقل كثيراً من إنتاج كيلو واحد من اللحم الأحمر، من كافة الجوانب (تغذية – مياه – مساحات – دواء ...الخ).

د- إنشاء جهاز للتنبؤ بالأمراض الوبائية، (يتبع رئيس الوزراء مباشرة)، يقوم بأخذ عينات يومية عشوائية من مختلف أنحاء الجمهورية، موظفو هذا الجهاز مثلهم مثل فرق الاستطلاع بالجيش، تكون مهمتهم استطلاع المرض قبل حدوثه أو لحظة حدوثه.

ه- تفعيل دور الإرشاد البيطري:

و- يأتي ذلك من خلال إعطاء الإمكانيات والوسائل التي تساعده بفعالية في نشر الوعي بين المربين، ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظومة بالكامل، بحيث يمارس دوره بفعالية كحلقة وصل حقيقية بين الحكومة، ممثلة في وزارة الزراعة وبين المربي.

ز- الهندسة الوراثية وعلم الجينات:

ح- علم الجينات هو مستقبل الزراعة والإنتاج الحيواني، وإن من المتوقع والمأمول أنها سوف تحدث تقدما هائلا في عمليات الاستنبات الزراعي، وإمكانية توفير سلالات تستطيع تحمل العطش ومقاومة درجات الحرارة المرتفعة الأمر الذي أصبح متاحا ومطبقا، فيجب التوسع فيه، وهذا دور المراكز البحثية بالجامعات أو التابعة لوزارة الزراعة وعلى رأسها مركز البحوث الزراعية.

مع تحيات الغرفة التجارية بالشرقية

الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية